الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال

م.مساعد أسامة صاحب منعم

جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

المقدمة

لاشك ان الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي دام (132)عاما آثاراً بعيدة المدى طالت جميع جوانب الحياة الجزائرية لعل من أهمها الجوانب الاقتصادية لذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على ذلك الجانب قبل الاستقلال الجزائري عام مع التركيز على النفط باعتباره عصب الحياة الاقتصادية للدول في القرن العشرين.

ومن هذا المنطلق كرس المبحث الأول لإيضاح الحياة الاقتصادية في الجزائر التي كانت تقوم على الزراعة بالدرجة الأولى حالها شبيه بحال جميع الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، والتي جاء الاحتلال الفرنسي ذو الطبيعة الاستيطانية برسمها ويحدث فيها قطاعين الأول قطاع متطور تابع للمستوطنين الفرنسيين، وقطاع المزارعين الجزائريين الذي عرف باقتصاد التقوت، مع توضيح العوامل الدافعة لإيجاد ذلك الوضع ، وكذلك اهم ذلك المبحث بعرض كيفية سيطرة الفرنسيين على قطاع التجارة الجزائرية من خلال السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية ثم تصدير رؤوس الأموال لفرنسا عبر احتكار التجارة الجزائرية . وفي مستوى آخر ،ركز هذا المبحث استعراض الجهود الفرنسية في الحد من الصناعات اليدوية والحرفية الجزائرية ، وعلى جعل الجزائر سوقا للمصوغات الفرنسية ،فضلا عن الاكتفاء بصناعة استخراجية فقط للحصول على المواد الأولية الجزائرية وتصديرها الى فرنسا .

اما المبحث الثاني فقد ركز على إيضاح الاهتمام الفرنسي لأهم موارد الجزائر المعدنية وهو النفط ،بدا بإيضاح الظروف الدولية أحاطت بالتوجه الفرنسي بالبحث عن النفط في الجزائر ثم بيان العوامل التي أدت بفرنسا الى الاهتمام بالصحراء الجزائرية وبشكل اكثر جديه بعد الحرب العالمية الثانية ،فضلا عن إيضاح اهم الشركات النفطية الفرنسية التي ظهرت على حيز الوجود والتي كانت اغلبها تابعه للحكومة الفرنسية والتي تكللت جهودها بالعثور على أهم حقول النفط في خمسينيات القرن المنصرم ، ثم تطرق المبحث ،إلى أهم محاولات الحكومة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط عن الجزائر، مع الاهتمام بوضع القوانين الخاصة بالنفط الجزائري لتنظيم اشتراك شركات النفط الأجنبية بالبحث عن النفط الجزائري بشكل لا يقلل من شان الهيمنة الفرنسية النفطية .

ثم ركز المبحث على الاهتمام الذي أثاره اكتشاف النفط في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية لاسيما عند عقد مفاوضات الاستقلال ،إذا حاولت فرنسا بكل جهودها التوصل إلى فصل الصحراء عن الجزائر.وهو ما كان نتيجة الفشل ،فإذا كانت اتفاقيات ايفيان قد رسخت انتماء الصحراء للجزائر فهي بالمقابل قد سعت في بعض بنودها الهيمنة الفرنسية على نفط الصحراء.

اعتمد الباحث على عدد من الوثائق المنشورة التابعة للدار العربية للوثائق، كما رفد بحثه بعدد كبير من المصادر العربية والمعربة التي أغنت البحث بمعلومات قيمة عن موضوع البحث، كذلك على بعض المصادر الفرنسية .

المبحث الأول

النشاط الاقتصادي في الجزائر 1830–1962

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساس على الزراعة والرعي والتجارة، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي[1]، في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاماً شبه إقطاعي وقبلي، إلا أن هذا النظام كان قادراً بشكل أو بآخر على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض ، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالاً كاملاً ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها او للاستهلاك المباشر [2].

في ضوء الأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت عملية مصادرة المحتلين المكشوفة للأراضي من أيدي أصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب إلى الساحل [3]، بعد أن تم طرد أصحابها منها، مما اضطرهم إلى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم والحالة هذه بذل الجهود الكبيرة من اجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقاءهم على قيد الحياة [4]، وقد استخدمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة لتحقيق ذلك الهدف المصادرة العسكرية للأراضي من أيدي الجزائريين أو إصدار التشريعات التي من شأنها نزع الاراضي من أيدي الجزائريين ولعل أهمها هي:

- قرار عام 1830 الذي أعطى الحلق للسلطات العسكرية الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين الذين ينحدرون من أصل تركي والأراضي الموقوفة للمساجد والأعمال الخيرية.
- قرار عام 1833 الذي أعطى الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأرضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.

- الأمر الصادر في عام 1844 الذي أتاح للسلطات الفرنسية في الجزائر حق بيع أراضي الأوقاف.
- الأمر الصادر في عام 1846 الذي خول السلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية، وكذلك الأراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل، وقد أدى هذا القانون إلى مصادرة ما يزيد على 375.000 فدان.
- القانون الصادر في عام 1851 الذي يشمل الأراضي التي استحوذت عليها السلطة، فضلاً عن أراضي الغابات بما يقارب 2 مليون هكتار.
- في عهد نابليون الثالث وزع في عام 1852 ما يقارب عن 25 ألف هكتار لبعض الشركات الحكومية الفرنسية في وهران.
- وزع في عام 1853 ما يقارب عن 20 ألف هكتار للشركات الفرنسية الخاصة.
- وزع بين عامي 1861–1863 ما يقارب من 160 ألف هكتار كهدية من نابليون الثالث لحاشيته وعدد من النبلاء.
- في عام 1871 وبأثر ثورة الشيخ المقرائي في الجزائر صادرت السلطات الفرنسية أراضي تقدر مساحتها بـ2.500.000 هكتار.
- تم في عام 1876 منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمها إلى ألمانيا ملكيات زراعية في الجزائر تقدر بـ100 ألف هكتار.
- تم في عام 1877 منح 100 ألف هكتار إلى الشركة الجزائرية في قسنطينية[5].

ويمكن القول أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر كانت في عام 1940 تقدّر بـ 10 ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على 2.7 مليون هكتار أي بنسبة 27% منها إلى جانب أن الكثير منهم كانوا يمارسون اعمالاً أخرى من الصناعة والتعدين والتجارة، وأما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أراضٍ قليلة الخصب والإنتاج[6].

وعلينا أن نلاحظ، أن المستوطنين الفرنسيين القادمين من بلد اختار طريق التطور الرأسمالي في كل حقول الاقتصاد وميادينه المختلفة لاسيما في القطاع الزراعي، فلم يكن غريباً أن يطبق أولئك المستوطنون علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها مما أدى إلى ظهور قطاع زراعي كبير ومتطور متجه صوب التصدير أي أن هدفه الوصول إلى الأسواق الفرنسية خصوصاً[7] تزامن ذلك مع وجود قطاع زراعي آخر عند المزارعين الجزائريين هو قطاع الاكتفاء الذاتي أي اقتصاد التقوت [8]، في وقت وضعت فيه الحكومة الفرنسية كل الأجهزة والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي وتفضيله على قطاع الزراعة الجزائري سواء في مشاريع الري والأشغال العامة أو القروض [9].

ويمكن تحديد نوع المحاصيل الزراعية والغلال التي كان قطاع المستوطنين الفرنسيين ينتجها، إذ تركز إنتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية وعليه فقد شهدت زراعته انطلاقة كبيرة فوصلت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى 400 ألف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي إذ بلغ إنتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن. كما أهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي اهتماماً كبيراً بزراعة الخضراوات ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري أن تنضج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الإقبال عليها في أسواق الأخيرة كبير حتى بلغت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان [10]، أما انتاج الحبوب بأنواعها فقد شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك بعد الحرب فبعد ان كانت 13 مليون قنطار عام 1945[11]، أصبح بحدود24 مليون قنطار عام 1960 [12].

ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية أهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين الزراعي إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات [13]، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي أن نذكر أن محصول التبغ ارتفع من 100ألف قنطار في عام 1910 إلى 220 ألف قنطار في عام 1955 [14].

أما إنتاج أراضي الغابات التي أصبحت ملكاً للحكومة الفرنسية منذ العام 1851 والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر فأنها هي الأخرى نظر إليها رجالات الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام، فقد سمح للشركات الفرنسية أولاً بالهيمنة على مساحات كبيرة منها ثم احتكروا تجارتها فجعلوها تتجه لسد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب، ومن المفيد أن نذكر هنا أن قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام1949 كانت 64 مليون فرنك[15].

ومما يجدر ذكره هنا، أن القطاع الزراعي الجزائري "قطاع التقوت" الذي كان يضم ما يفوق 6 ملايين مزارع، معتمدين على زراعة أراضي صالحة للزراعة قاربت مساحتها من 2.5 مليون هكتار فقط قد بلغت فيه نسبة المزارعين الأجراء 60% أما من كان يملك أرضاً في هذا القطاع فكانت نسبتهم 38% في حين كانت نسبة 2% الباقية هم كبار الملاك [16]، مع انتشار ظاهرة تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى أجزاء في أراضيهم بعد أن خضعوا لدوامة الربا[17]، فضلاً عن ذلك كله حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور والدعم، فقد تخلت المؤسسات المالية والإدارية عن واجباتها تجاه المزارع الجزائري الذي ترك لوحده في ميدان العمل الزراعي الذي يحتاج أكثر من غيره إلى مد يد المساعدة ، مما دفع بالمزارعين الجزائريين إلى

مستويات الفقر المدقع ولم يكن مجرد صدفة أن يتحول أكثر من 50% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعيين لا يملكون من حطام الدنيا غير قوتهم اليومي، ولم يكن ذلك بعيداً عن هدف المستعمرين الفرنسيين السياسي بكسر شوكة الجزائريين وإخضاعهم نهائياً لإرادتهم[18].

ونتيجة مما سبق فقد ظلت نسبة نمو الإنتاج الزراعي والحيواني الجزائري في المدة من 1880 وحتى عام 1955 نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز 1.5% سنوياً ، في حين كانت نسبة نمو السكان تجاوزت 1.8% ، وبالتالي معاناة المجتمع الجزائري في بعض الأعوام من نقص المواد الغذائية الأساسية[19].

والجدول رقم 1 أدناه يوضح شكل التوزيع بالنسبة إلى المساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون بصورة عامة والمساحات الزراعية التي يملكها الجزائريون حسب إحصاء رسمي قامت به السلطات الفرنسية في 31 تشرين الأول عام 1954، واهم ما نستقرأ منه هو أن عدد الجزائريين المالكين من مجموع ما يقرب من9 ملايين جزائري حسب هذا الإقطاع هو 6.30732، أي أن نسبة ما يملكه المالك الجزائري الواحد هي 14هكتار ونسبة المستوطنين هي158هكتار [20].

الجزائريون المالكون أقل من هكتار واحد	105954 ألف
المستوطنون المالكون أقل من هكتار واحد	2393 ألف
الجزائريون المالكون من 1–5هكتارات	332529 مليون
المستوطنون المالكون من 1–10هكتارات	5030 ألف
الجزائريون المالكون من 50–100هكتار	16580 ألف
المستوطنون المالكون من 50–100هكتار	2635 ألف
الجزائريون المالكون أكثر من 100هكتار	8499 ألف
المستوطنون المالكون أكثر من 100هكتار	6385 ألف

لم يكن الوضع بأفضل حالاً في النشاط الاقتصادي الآخر وهو التجارة وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا[21]، ولقد بدأ تنفيذ الهدف الأول لهم "السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية" عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا كمركياً في عامي 1851و1867، والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجارياً[22]، تلك القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطيع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية الأمر الذي أدى إلى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعاً للشركات

الفرنسية ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية [23].

في ظل هكذا وضع، تحقق الهدف الثاني وهو " تصدير رؤوس الأموال" بشكل تلقائي، فالثابت تاريخياً أن العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها كانت في الغالب، مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر، ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة فهذا العجز قد نجم عن احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها، فضلاً عن تلاعب فرنسا بقيمة النقد [24]، وقلة صادرات الجزائر إلى خارج منطقة الفرنك [25]، وارتباطها بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في تلك المنطقة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتموله[26]، في مقابل عدم وجود ما يعوض هذا العجز من عائدات أخرى وعدم وجود أسطول تجاري خاص بالجزائريين، ويرافق ذلك كله ضعف المقدرة الشرائية والإنتاجية للجزائريين [27].

ويمكن الإشارة هنا، إلى أن نوعية وكمية الصادرات والواردات الجزائرية توضح لنا بشكل جلي النظام الاقتصادي الذي أوجده المحتلين الفرنسيين في الجزائر، لاسيما إذا ما عرفنا أن حجم التعامل التجاري للجزائر مع فرنسا يصل إلى 76% ومع الاتحاد الفرنسي إلى 7% و17% مع الدول الأخرى، والجدول رقم 2 يوضح نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 1952 .

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	%87	مواد نباتية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%6	مواد معدنية	%6
مواد مصنوعة	% 0	مواد مصنوعة	%55

وفي تحليل واضح لهذا الجدول يتضح لنا أن المحاصيل الزراعية تمثل العمود الفقري للتجارة الخارجية، أما الواردات فمعظمها من المصنوعات [28].

لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن ذلك يعني سيطرة فرنسا على التجارتين الداخلية والخارجية، وإن تركت بعض حقول التجارة الداخلية المتواضعة بأيدي الجزائريين، علاوة عن سيطرة فرنسا التامة على تجارة المواد الأولية توجيهها صوبها وتحويل الجزائر إلى سوق داخلية للصناعة الفرنسية ، مما جعل الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا ترجح كفته لصالح فرنسا [29].

وفي مستوى أخر طبقت فرنسا على الجزائر سياسة" عدم تصنيع المستعمرة" فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي،

التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الأبواب على مصراعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة، إذ تعرضت إلى ظروف منافسة ظالمة أدت في نهايتها إلى موتها البطيء وبقاء البضائع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية [30]، كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات[31]، وربطها بخطوط سكك حديدية إلى الساحل ليتسنى لها تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، في حين بقيت اهتمامات الجزائريين أمام هذا الوضع الصعب باتجاه تأمين الغذاء والسكن بحدودهما الدنيا، وإذا ما أردنا أن نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني[32]، فأنها مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة 10 % في عام 1955[33].

والجدول رقم 3 يظهر تركيز الشركات الفرنسية على الصناعة الاستخراجية قبل الاستقلال مقارنة بعام استقلال [34]:

المواد	1961	1962
الحديد	2867	662
الزنك	71	69.5
الرصاص	13	12.9
النحاس	2.2	2.9
الفوسفات	426	389.8
الفحم	77	35
الوحدة الف طن		

وعليه فأن الاقتصاد الجزائري وحتى انتصار الثورة في عام 1962 كان اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الفرنسي، إذ سيطرت الشركات الزراعية الفرنسية على أخصب الأراضي وأكثرها قرباً للساحل والتي انصب الاهتمام فيها على إنتاج المحاصيل التي تتطلبها الصناعة الفرنسية، بينما هيمنت الرأسمالية الفرنسية على قطاعات التعدين والمصارف والتجارة الأمر الذي رسخ تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

المبحث الثاني

محاولات فرنسا استغلال النفط الجزائري

أما فيما يتعلق بالنفط فقد كان لاكتشاف النفط في الجزائر، التي كانت ترزح تحت السيطرة الفرنسية التامة، لاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية، الأثر الأكبر في تحديد كيفية

استغلال هذه الثروة المعدنية المهمة، خاصة وان ذلك قد حدث في مرحلة هيمنة الشركات التي تعرف بـ"الشقيقات السبع"[35]، التي بدأت مع اكتشاف النفط في القرن التاسع عشر واستمر لغاية منتصف القرن العشرين تقريباً، وبلغت أوجها في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح النفط ولأول مرة المصدر الأول للطاقة بعد زمن طويل كان فيه الفحم هو الذي يمثل هذه المكانة ، إذ سيطرت تلك الشركات على إنتاج النفط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم، وقد كان نادراً في تلك المدة تسويق كميات من النفط خارج الشركات المندمجة لهذه الشركات إذ لم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة [36]، في أحسن حالاتها آنذاك نسبة 5% ، وبذلك بقي دور السوق هامشياً وقاصراً على أحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية " فائض أو عجز ظرفي" [37]، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به تلك الشركات في شكل ريع ثابت على كل برميل للنفط مستخرج [38]، وقد استمر ذلك النظام حتى مطلع عقد الخمسينيات إذ أخذ بعدها نظام الامتيازات التقليدي بالتصدع عند احتجاجات الدول المنتجة.

ويتضح هذا في المصالح الاحتكارية والاستعمارية التي مثلتها فرنسا في الجزائر، التي كانت تعتمد في الحصول على احتياجاتها النفطية على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية بدون أن يكلفها ذلك المزيد من العملات الصعبة التي تفتقر إليها ، وأيضاً حتى يمكنها من تصدير الفائض إلى السوق الأوربية [39]، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب خاصة وأن أغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الفرنسي [40].

أ- محاولات فرنسا للبحث عن النفط في الجزائر:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على آية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود [41]، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنوياً حتى عام 1925 ، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "Strabon" وليون افريكان "Leon African" حقل تليونت الواقع في شمال

غرب الجزائر[42]، الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقرب 30 ألف طن حتى نضوبه في عام 1940[43].

كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت في عام 1932 على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجارياً[44]، ولهذا الفشل مجموعة أسباب أهمها، ضعف اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك العهد بموضوع التنقيب عن النفط واقتصار جهود التنقيب على المناطق الساحلية والغربية منها، وكثرة الصعوبات الطبيعية التي وقفت حائلاً دون نجاح تلك الجهود وصعوبة المواصلات وعدم وجود الطرق اللازمة [45].

اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة، لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها ، التي أصبحت بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى فقد كانت فرنسا تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية إذ كان اعتمادها أساساً على مصادر خارجية ، كما استلزمت عملية إعادة أعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد، واضطرار الحكومة الفرنسية إلى تسديد أثمان احتياجاتها من النفط ومشتقاته بالعملات الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي، وعليه فقد أصبحت الصحراء الجزائرية أملاً لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له [46].

أكدت الدراسات الاقتصادية العلمية الفرنسية المتعلقة لاسيما بشؤون الطاقة في أكثر من مرة وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية حقيقة غاية في الأهمية، وهي أفضلية منطقة الشرق الأوسط كمصدر للنفط مع توقع ازدياد احتياطاتها منه ازدياداً كبيراً ولكن تلك المنطقة كانت تمر بمرحلة تنامي الوعي الوطني والقومي بشكل كبير، وان كثيراً من الجهود والشعارات اتجهت ضد نظام امتيازات النفط القديمة والمطالبة بإصلاحها ، وقد تم ذلك جزئياً في نظام مناصفة الأرباح[47]، واتخاذ إيران خطوتها الجريئة بتأميم نفطها في ربيع عام 1951 [48].

لهذا أدركت فرنسا أن مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في أفريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق التي شهدت هذا النشاط الجديد، ومما شجع فرنسا كثيراً قرب الجزائر التي كانت الطبقة السياسية الفرنسية تعدها جزءاً من فرنسا وأن أثمان النفط المتوقع العثور عليه ستدفع بالفرنك الفرنسي الأمر الذي يعني توفير مبالغ ضخمة من العملات الصعبة ، لذلك بدت الجزائر في أنظار الكثير من المهتمين بشؤون الطاقة من الفرنسيين مكاناً أكثر آمناً وأوفر اطمئناناً من أي منطقة أخرى، لذلك فأنها أي فرنسا أعادت التأكيد بان الجزائر جزءاً من الترب الفرنسي وان الجزائريين رعايا فرنسيين [49].

ب– بواكير الاكتشافات النفطية في الجزائر:

انطلاقاً من تلك الاعتبارات السابقة، شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية "B.R.P " " Bureau Des Recherches Petrolier"، وهي هيأة حكومية أسندت إليها مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية للشركات العاملة، ومن أجل التطبيق الفعلي لهذه السياسة ووضعها حيز التنفيذ تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر"S.N.REPAL Soiētc etexpoiation Pour da Retrole" والمعروفة بـ"سنريبال" ، وذلك عام 1946[50]، التي ركزت أعمالها في البدأ في منطقة الشلف في الشمال، وقد انتهت هناك بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي فويطريني "وادي القطران" الواقع بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد 100كم جنوب الجزائر العاصمة في عام 1948، وقد كان هذا الحقل معروفاً لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ هذا الحقل بالإنتاج عام 1949 أي بعد عام من اكتشافه وبمعدل 84 ألف طن سنوياً[51]، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام 1960 [52]، ولقد جرت محاولات بحث أخرى في منطقة شرق قسنطينة إلا أن النتائج لم تكن مشجعة واستمرت الأبحاث في تلك المناطق الشمالية نظراً لسهولة إنتاجها ونقلها وتسويقها مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تفتقر حتى أواخر الأربعينيات إلى ابسط شروط الاستثمار مثل الطرق وشبكات الاتصال وتوفر المياه ، ومع ذلك فان هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا إلا من تغطية 6,58% من احتياجاتها النفطية حتى عام 1956 تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري [53]، والجدول رقم 4 يوضح الإنتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق في المنطقة الشمالية للجزائر 1949–1962[54].

العام	إنتاج حقل وادي القطران	إنتاج جبل العنق	المجموع
1949	300	.	300
1950	3700	.	3700
1951	7360	.	7360
1952	46030	.	46030
1953	84400	.	84400
1954	75760	.	75760
1955	57617	.	57617
1956	33537	.	33537

1957	13140	.	13140
1958	3190	.	3190
1959	3740	.	3740
1960	4240	350	4590
1961	3510	4392	7902
1962	5181	5003	10184

ونتيجة للانخفاض المستمر في إنتاج المناطق الشمالية رغم كل الجهود المبذولة فقد اتجه الاهتمام الفرنسي وبكل قوة إلى اقتحام الصحراء الجزائرية، لاسيما بعد وجود دلائل على إمكانية وجود النفط فيها حسب ملاحظات بعض المختصين الجيولوجيين، في العشرينيات من القرن العشرين، خاصة كيليان "Killian" ومونشيكوف "Monchikoff" الذين أنجزا أعمالاً أولية تشير إلى احتمال وجود النفط في الصحراء غير أن السلطات الفرنسية لم تتابع ذلك النشاط آنذاك[55].

وضمن إطار السياسة الاستعمارية لأقطار الشمال الأفريقي أنشأت حكومة باريس عام 1950 ما عرف بـ مناطق التنظيم الصناعي في أفريقيا "Z.O.I.A" التي اختيرت لها المناطق كولمب بشار، الكويت وجبل العنق، غينيا، مدغشقر، إذ شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر، منطقة التنظيم الصناعي الأولى ، وغطت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء ، أما منطقة التنظيم الصناعي الثانية ، فتضم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية ، ويهدف هذا التنظيم إلى استدراك ما لوحظ من قبل ما ان تشتت الإمكانات المادية والبشرية المجندة لاستغلال الصحراء[56].

عموماً فأن أول تصاريح الاستكشافات منحت للشركات الفرنسية بين عامي 1952–1953 في الصحراء الجزائرية والتي تغطي 90% من مساحة الجزائر وقسمت إلى كل من شركتي سنريبال[57] التي يساهم فيها مكتب الأبحاث البترولية بنسبة40.5%، أما مساهمة الجزائر فيها فهي40.5%مع مصالح أخرى بنسبة19%، وإلى شركة البترول الفرنسية "Compagnie Franeise Des Petroles"، "C.F.P" والمعروفة بـ"سغب" ونسبة ملكية الحكومة الفرنسية فيها 85%، أما المصالح الأخرى فنسبتها 15% [58]، وهذه الشركة كانت قد اكتسبت سابقاً تجربة قوية بالشرق الأوسط، وكانت قد أرسلت في عام 1949 بعثة إلى الصحراء، قدمت خلاله تقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود النفط فيها [59]، ثم إلى شركة النفط الجزائرية "Companie des petroles d I'Agrie" " C.P.A" والمعروفة بـ" سبا"، وقد أسهمت شركة رويال دتش شل"R.D/Shell" فيها بـ65%، و3% للهيأة المستقلة للبترول "Regie Automome des Petroles" "R.A.P" ، و5% لمكتب الابحاث البترولية "B.R.P" ، والى

شركة أبحاث البترول واستغلاله في الصحراء" Companie de Recherch eteploition de petrole on Sahara" "CREPS" والمعروفة بـ "كريبس" والتي تساهم "R.A.P" فيها بنسبة 55%، و35% لشركة شل، و5% لـ "B.R.P" ، وأخيراً 5% لشركة سنريبال [60] .

إذن، من الواضح أن معظم رخص التنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية قد منحت إلى شركات فرنسية خالصة لتخوف الحكومة الفرنسية من خروج النفط الجزائري من دائرة النفوذ الفرنسي في حال اكتشافه بكميات كبيرة وما يتركه ذلك من أثر على الجانب السياسي لاسيما وأنها دولة محتلة للجزائر.

تبعاً لذلك بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الجزائرية منذ عام 1952وغطت رخص التنقيب خلال عامي 1952 –1953 مساحة تقدر بـ 500 ألف كم^2، في الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية المختصة تقدر مساحة المناطق التي يحتمل أن تحتوي على مكامن نفطية وينبغي أن يشملها التنقيب بما يتجاوز 1.800.000 كم^2 [61].

تحققت الأهداف في عام 1955، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة "جنوب شرق الجزائر" من قبل شركة كريبس الفرنسية ، ويقع ضمن ما يعرف بحقول حوض "بولياناك" في الصحراء الشرقية[62]، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءً من عام 1955 للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية[63]، الذي تلاه اكتشاف أكبر الحقول إنتاجاً وهو حقل زارزاتين في عام 1958، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً اقل أهمية وهي " تين فوي، وتيقانتورين، ألادب الاعشب، أهانيت، وتين فوي، تابا نكور،تاما دنيت، كلتا، دجوا"[64]، وجميع الآبار المنتجة في هذه المنطقة قليلة الغور مما أدى إلى خفض نفقات الاستخراج فيها، وكذلك كانت نسبة الآبار الجافة إلى الآبار المنتجة ضئيلة، فمن ضمن 38 بئراً حفرت في عجيلة حتى عام 1959 كانت 33 بئراً منها منتجة، فضلاً عن جودة الخام في هذه الحقول فهو من النوع الخفيف [65]، ويكاد لا يحتوي على الكبريت [66].

أما شركة سنريبال وشركة سفب فقد توصلتا إلى اكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا وهي حقل حاسي مسعود في عام 1956 الذي يقع في صحراء الجزائر الوسطى، إذ كانت المنطقة ضمن نطاق أبحاثهما فالجزء الشمالي منه وهو الأقل امتداداً ضمن حصة شركة سنريبال، بينما كان الجزء الجنوبي منه وهو الجزء الأكبر ضمن حصة شركة سفب [67]. ولقد تأكد للشركتين أن منطقة حاسي مسعود التي تبلغ مساحتها حوالي 1500 كم2 هي من أكبر المكامن النفطية في الجزائر ويعد نفط هذا الحقل هو الآخر من النوع الخفيف والقريب نسبياً من سطح الأرض [68].

جـ– استغلال النفط:

حاولت الحكومة الفرنسية ومنذ العام 1957 إغراء شركات النفط الغربية لاسيما الكبرى منها للدخول إلى الصحراء الجزائرية للبحث والتنقيب عن النفط فيها وكان ذلك نتيجة تأثير أسباب عدة أهمها، تأمين الإمكانيات الفنية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها تلك الشركات في مجال البحث والتنقيب والحفر إذ تتوفر لديها معدات حديثة، وخبرات كبيرة تراكمت لديها من خلال عملها الطويل في هذا المجال هو ما لم يكن يتوفر لفرنسا آنذاك، بالمقابل يساعد توجه الشركات النفطية الغربية لاستثمار أموالها في الصحراء الجزائرية على توثيق الروابط السياسية أكثر مع البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات مما يعني مؤازرة تلك البلدان لمساعي فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، وأخيراً حاولت فرنسا بتلك الدعوة أن تؤمن أسواق للنفط الجزائري الذي توقعت فرنسا بأن إنتاجه لا يكفي حاجة فرنسا فقط وإنما حاجة منطقة الفرنك [69].

لم تستجب الشركات النفطية الكبرى لدعوة الحكومة الفرنسية تلك، لاسيما الأميركية منها فقد كانت غير واثقة من سياسة فرنسا النفطية في الجزائر، فضلاً عن عدم وضوح مستقبل النفوذ الفرنسي في الجزائر بعد اشتداد المقاومة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية فيها[70].

وفي مستوى آخر تشبثت فرنسا بالجزائر أكثر بعد ظهور تلك الاكتشافات النفطية المهمة، وتأكيد العديد من الدراسات الفرنسية وغيرها بأن احتياطي الجزائر من النفط الذي كان يعد من أجود أنواع النفط ليس في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط فقط، وإنما في العالم كله أيضاً، لاسيما أن الطبيعة حرمت فرنسا كفايتها من موارد توليد الطاقة كالفحم الحجري والنفط إذا ما قيست بالدول الصناعية الكبرى، وهو ما حز في نفوس المسؤولين الفرنسيين من أصحاب المصالح فكان طمع فرنسا في نفط الجزائر يتجاوز العوامل الاقتصادية المادية إلى عوامل نفسية لها فعلها في نفوس أولئك الفرنسيين الذين يريدون لفرنسا عظمة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى[71].

وهكذا، وبالرغم من تصاعد وتيرة المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي يوم بعد أخر، إلا أنها أدركت الأهمية الإستراتيجية للنفط الجزائري حتى عد العديد من الباحثين التخلي عن ثروة الصحراء النفطية الجزائرية بأنه خطا استراتيجي، وعليه فقد شرعت الحكومة الفرنسية بوضع الخطط بعيدة المدى التي تمكنها من الاستمرار باستغلال نفط الصحراء، فاقترحت في 10 كانون الثاني عام 1957 تقسيم الجزائر إلى منطقتين، الأولى في الشمال الممتدة على طول الساحل الجزائري وقالت عنها ان من الممكن ان تحتفظ باسم الجزائر، والثانية وهي كل ما تبقى من الجزائر وأهمها الصحراء وواحاتها والمناطق المجاورة لها من الدول " مالي، النيجر، تشاد" وأسمتها " المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء" ولم تكتف فرنسا بذلك وإنما قامت بتعيين وزير خاص اتخذ من باريس مقرا له أسندت إليه مهمة إدارة شؤون الصحراء، كما

خصصت لها خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية الفرنسية، لا نحتاج إلى أن نقول أن ذلك دليل واضح على مدى الأهمية التي باتت فرنسا تنظر بها لنفط الصحراء والجزائر [72].

ولكي تحكم فرنسا قبضتها على الساحل الجزائري اقترحت الإدارة الفرنسية تقسيمه إلى ثلاثة مناطق، منطقة أغلبيتها من المستوطنين، وثانية يكثر فيها اليهود، وثالثة شبه جرداء للجزائريين العرب أذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يجعلوها دوله لهم[73].

شهد عام 1958 تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه لافيرا في مدينة مرسيليا الفرنسية وذلك على متن ناقلة النفط " ريغل" [74] وقد تطلبت عملية نقل النفط الجزائري إلى الساحل مد أنابيب إلى الموانئ الخاصة به وعليه فقد بدأت السلطات الفرنسية بمد خط أنابيب نقل النفط من أعماق الصحراء، لكن ظاهرة اشتداد المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بما فيها تدمير أنابيب نقل النفط حيث لم يدرك الجزائريون أهمية الصحراء وثروتها النفطية إلا بعد انقضاء أعوام على إعلان الثورة شأنهم كشأن الفرنسيين، فلما تنبهوا إلى ما فاتهم أعلنت جبهة التحرير في تشرين الثاني عام 1957 " ان الجزائر لن تلتزم قط بأية معاهدة أو عقود أو اتفاقيات عقدتها أو تعقدها فرنسا باسم الجزائر"، كما أصدر وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى هيئة الأمم المتحدة في عام 1958 كتيباً تعرض فيها لمنشآت النفط الفرنسية في الجزائر مؤكداً فيه عن عزم جبهة التحرير على القضاء على أية استثمارات ترمي إلى استغلال ثروة الجزائر الوطنية، بما فيها ثروة الصحراء الكبرى من دون موافقة الجزائر المستقلة [75]، وقد أيدت الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية واتخذت عام 1959 قراراً يقضي بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية لاستغلال نفط الجزائر لكن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ[76]، ونتيجة لكل تلك الاعتبارات اضطرت فرنسا إلى التخلي عن ذلك المشروع والاستعاضة عنه بمد أنابيب صغيرة ولمسافات محددة، فمثلاً أنها مدت أنبوب قطره 6 بوصة يربط بين حاسي مسعود وتوجرت أي لمسافة 110ميل ، كما أنها مدت خط آخر بنفس القطر لمسافة 130ميل ربط منطقة توجرت بمنطقة بسكره على أن يتم نقل النفط منها عبر عربات السكك الحديد إلى ميناء سكيكدة ، ولحماية هذا الخط من هجمات الثوار الجزائريين فقد استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي إمكانيات عسكرية كبيرة[77].

كان على فرنسا التي اخذ استهلاكها للنفط يزداد بمعدلات كبيرة ومع ازدياد إنتاج النفط الجزائري بأن تفكر بطريقة أخرى لنقل النفط الجزائري وإيصاله إلى الساحل الجزائري، فشرعت في العام 1959 بمد خط أنابيب أكثر تطوراً من حيث السعة والقدرة على نقل النفط من مراكز الإنتاج إلى موانئ التصدير، وأول خط من هذا النوع هو خط النفط الذي امتد من حوض الحمرا– بجايا الواقع في غرب حقل حاسي مسعود الذي يبلغ طوله 660 كم وقطره 24بوصة وبطاقة نقل قاربت 5 ملايين طن سنوياً مع إمكانية زيادة طاقة نقله إلى 14 مليون طن في

العام، ثم مدت سلطة الاحتلال الفرنسي خط آخر لنقل النفط من الصحراء إلى الساحل وهو خط عين اجناس– السخيرة وبطول 775كم وكان قطره هو الآخر 24 بوصة وبطاقة تحمل بلغت 7.5 مليون طن سنوياً قابلة للزيادة إلى 15 مليون طن [78].

د– "قانون البترول الصحراوي":

أخذت فرنسا كلما مر الوقت تدرك أهمية النفط الجزائري الاقتصادية والإستراتيجية لها، وعليه فأنها أرادت أن تهيئ الأجواء والمتطلبات القانونية التي تسمح لها باستغلال النفط الجزائري أفضل وأسرع استغلال سواء أكان ذلك عن طريق شركاتها أم عن طريق الشركات الأوربية والأمريكية، وعند عدم استجابة الشركات الأجنبية لدعوات فرنسا السابقة، فأنها فكرت في عام 1958 بإصدار قانون نفط خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في 22 تشرين الثاني عام 1958[79] الذي عُرف بـ "قانون التعدين الفرنسي" ليحل محل "قانون البترول الصحراوي" ،[80] ولقد تضمن هذا القانون نصوصاً تعد مغرية للشركات الأجنبية التي كانت مترددة لعدم وضوح الموقف القانوني العام، أهمها أنه خفض حصة الحكومة إلى أقل من النصف وهو المبدأ الذي نفذ في منطقة الشرق الأوسط مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إذ احتسبت الأرباح على أساس الأسعار الفعلية لا على أساس الأسعار المعلنة والفرق بين السعرين قد يصل أحياناً إلى حوالي 20%، أما بالنسبة إلى موضوع تنفيق الريع الذي كان مقداره 12.5% من قيمة النفط الخام المتحقق من نقطة التصدير مطروحاً منها النفقات المتكبدة بين الحقل ونقطة التصدير " نفقات النقل والتخزين والمناولة " فقد احتسب أيضاً على أساس الأسعار الفعلية، لا على أساس الأسعار المعلنة كما هو معمول به في منطقة الشرق الوسط [81] .

أجاز القانون كذلك موضوع البت للشركات في الحق عند تقدير الضريبة بأن تحسم عن مجمل دخلها السنوي مبلغاً يعادل 27.5% من قيمة إنتاجها عند الحقول كاحتياط لإعادة تكوين الحقول، تشبه هذه المادة ما موجود في قانون النفط الأمريكي إذ لا يخضع ذلك للضريبة إلا بعد 5 أعوام، فضلاً عن ذلك كانت نسب الاستهلاك المسموح بها للشركات العاملة في صحراء الجزائر عند احتساب دخلها الصافي تزيد عن النسب المماثلة لها في الشركات النفطية العاملة في دول الشرق الأوسط، ومن الواضح جداً من مضمون هذه النصوص أن البلد الذي يملك النفط يستلم من الشركات دخلاً عن كل برميل يقل عما كانت تحصل عليه بلدان الشرق الأوسط الأخرى [82].

ألزم قانون البترول الصحراوي الشركات الأجنبية الراغبة في العمل في الصحراء الجزائرية أن يكون ذلك من خلال فروعها التي يجب أن تؤسس في فرنسا، ويعني هذا أن نشاطات تلك الشركات وأعمالها المختلفة تكون خاضعة للقانون الفرنسي والمصلحة العامة لفرنسا من خلال احتفاظها بحصيلة مبيعاتها النفطية داخل الأراضي الفرنسية ، وفي الوقت نفسه حدد

القانون موضوع المرجعية القضائية الفرنسية الممثلة بـ" مجلس الدولة الفرنسي" بوصفه أعلى محكمة إدارية في فرنسا في حالة حدوث أي نزاع بين السلطة المانحة لرخص التنقيب والشركة صاحبة الرخص[83].

شجع صدور قانون البترول الصحراوي الشركات على حث الخطى باتجاه الصحراء الجزائرية، فاغتنمت الحكومة الفرنسية الفرصة للحصول على التمويل الكافي لاستغلال حقول الجزائر النفطية، فعمدت إلى تشجيع شركات الاستثمار الفرنسية خاصة، وأهمها الشركة الفرنسية الأفريقية للأبحاث البترولية "Francarep " المعروفة بـ"فرانكاريب" وشركة الأبحاث واستغلال البترول "Eurafrep" المعروفة بـ "أور افريب" وشركة المساهمات والأبحاث والاستغلالات البترولية "coparex"[84]، المعروفة بـ"كورباريكس"،وشركة المساهمات البترولية "Petropar" المعروفة بـ"بتروبال" وشركة الأبحاث والاستغلالات البترولية "omnirex" المعروفة بـ"أومنيريكس"، والشركة الوطنية لبترول اكيتان المعروفة "Snpa" المعروفة بـ"سنبا" وقد أسهمت تلك الشركات في العثور على حقول ذات أهمية في عام 1959، فقد نجحت الشركة الوطنية لبترول أكيتان في العثور على النفط في الجزائر الوسطى وفي حقل القاسي العقرب ذو الخصائص النفطية الشبيهة بخصائص حاسي مسعود ، إذ يقع على مسافة 80كم إلى الجنوب من حقل حاسي مسعود ، وكانت المنطقة التي جرى البحث فيها تقدر مساحتها بـ 2400كم ، جزءاً من المنطقة التي تنازلت عنها سنريبال ومنحت عام 1958 إلى سنبا التي تملك ما نسبته 51% في المشروع الذي تشترك به مع كوباريكس 25%، وفرانكاريب 14%، وأورافريب 10% غربي القاسي العقرب وجنوبها [85].

لم يكن النفط الجزائري حكراً على الشركات الفرنسية فحسب بل كان للشركات الأمريكية نصيباً منه، فقد بدأ ظهورها في الصحراء الجزائرية يتضح اثر صدور قانون البترول الصحراوي، ولعلنا نجد أن أهم النشاطات النفطية كانت لشركة موبيل "Mobil" الأمريكية بالمساهمة بنسبة 25% في امتياز شركة سفب الفرنسية في عام 1959 والتي استطاعت ضمن مساهمتها العثور في عام 1960 على حقل أوهانيت[86] الذي يقع في حوض بولينالك [87]، ضمن منطقة امتياز سفب وتم اكتشافه على أيدي كريبس التي كانت تقوم بالأعمال لحساب سفب وشركائها [88]، وكذلك وفقت شركة سنكلير الأمريكية "Sinclair" للنفط في عام 1962 إلى كشف نفطي مهم في حقل رورد الباقل الذي يعد آنذاك أهم حقل بعد حاسي مسعود ويقع ضمن ما يعرف بحوض أرك الشرقي الكبير، الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود، وكات ذلك مقدمة لاكتشاف حقول أخرى في المنطقة نفسها التي تقدر مساحتها بـ 1080كم2 ، ويمتاز النفط الخام فيه بجودة نوعيته وخلوه من الكبريت ، حيث تصل كثافته إلى 40 [89].

وفي النصف الأول من عام 1960 أيضاً منحت الحكومة الفرنسية 10 تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تتضمن مساحة قدرها60.470 كم2، وتتطلب في مجموعها استثماراً لا يقل عن30.4 مليون دولار، ومن أهم الحاصلين على هذه التراخيص كانت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا "Standrd of California" وشركة تكساكو للنفط فيما وراء البحار " Texaco Incorporation"، إذ حصلت كل منهما على حصة قدرها 20% من رخص التنقيب، فضلاً عن ظهور شركات أمريكية أخرى ذات اهتمام اقل بالنفط الجزائري مثل نيومونت "Newmnt" وفيليبس "Felps" ستيزسيرفس "Seties Servies " [90].

ومما لاشك فيه أن الشركات البريطانية كان لها حصة مهمة من النفط الجزائري، فقد حصلت شركة برتش بترليوم"British Petroleam" ، وضمن مساهمتها بنسبة 50% مع شركة كريبس، على ترخيص بالتنقيب في عام 1960 يشغل مساحة 1650 كم2، في حوض تندوف، وفي عام 1961 وعبر شركات فرعية تابعة لهذه الشركة تم اشتراك الأخيرة مع شركات تنقيب أخرى في البحث عن النفط في شمال أفريقيا لاسيما شركة سفب الفرنسية، وقد عقدت الشركتان اتفاقاً بالاشتراك لأول مرة مع شركة كوباريكس وبتروبار الفرنسيتين للقيام بأعمال التنقيب في منطقة حاسي طبطاب [91]، وقد أدركت جميع الشركات العاملة في الجزائر أن أسواق أوربا هي المنفذ الوحيد لتصريف إنتاج الجزائر، وأن أفضل أسواقها هي ألمانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تمتلك شركات نفط كبرى سوى في جانب محدود من شركات التوزيع فيها، وكذلك إيطاليا إذ أن طابعها الاستهلاكي يجعلها من أفضل أسواق هذا النفط [92].

غير أن الحكومة الفرنسية أرادت أن يكون عمل تلك الشركات عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الفرنسية العاملة في الصحراء الجزائرية وتجريدها من كل وسائل العمل والمراقبة والإشراف رغبة منها في استمرار قبضتها على عملية استخراج النفط الجزائري، على انها كانت تستبعد أي فكرة في ان تسلم مقاليد إنتاج النفط الجزائري في يوم ما إلى سلطة وطنية جزائرية، لذا أخذت بإعداد جملة من التدابير التي تهدف في الأخير إلى استمرار هيمنة فرنسا على مقاليد النفط الجزائري كاملة، ففي ربيع عام 1962 أوجدت أولاً عملية تعديل على بعض مواد"قانون البترول الصحراوي" [93]، أهمها هو استبعاد اختصاص مجلس الدولة الفرنسي بالفصل في المنازعات دون منح هذا الاختصاص للمحاكم الجزائرية كما كان يقضي بذلك المنطق السليم والنص بدلاً عن ذلك بمنح هذا الاختصاص إلى محكمة تحكيم دولية ، ثم أن الرقابة الإدارية على الشركات العاملة التي هي في العادة من اختصاص السلطات العامة للبلد المضيف قد أعطيت لهيأة مشتركة جزائرية – فرنسية بدلاً من أن تكون من حق السلطة الجزائرية وحدها، فضلاً عن فرض أولوية للشركات الفرنسية في الحصول على الحقوق النفطية الجديدة في الصحراء الجزائرية، مع إلزام الجزائر بان تقبل الدفع بالعملة الفرنسية مقابل كافة كميات النفط

والغاز الذي تحتاجه فرنسا ومنطقة الفرنك وتستوردها من الصحراء الجزائرية لسد احتياجاتها، وهذا ما يعني إبقاء السيطرة الفرنسية بصورة غير مباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وحرمان الجزائر من العملات الأجنبية التي يمكن أن يؤمنها لها تصدير هذه الكميات النفطية إلى الأسواق غير الفرنسية، وبالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتبعيته له [94].

وبناء على ذلك أسست فرنسا في8 آذار عام 1962" الهيأة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء"،" L'organisme Teechniqua de misen Velear des richesses sous-sol sahariem" أو اختصاراً "الهيأة الصحراوية" على أساس المساواة والتعادل بين الطرفين الجزائري والفرنسيين وعدت هذه الهيأة التي كانت تدار من قبل مجلس مؤلف من 12 عضواً، 6 منهم جزائريين ، و6 آخرون فرنسيين من قبل الوطنيين الجزائريين بأنها محاولة فرنسية لغرض الوصاية على كل العمليات النفطية في الصحراء خاصة أن فرنسا حددت أعمال الهيأة موضوع البحث بما يلي ، دراسة شروط وأسباب تنمية الثروات الطبيعية التي تكتنزها الصحراء الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي – الجزائري، ودراسة التشريعات اللازمة لتسيير العمل في مجال النفط وسائر الثروات الطبيعية الأخرى قبل أن تصدرها الجزائر كما أوكلت إلى الهيأة المذكورة استلام ودراسة كل الطلبات المتعلقة بمنح أو تعديل الامتيازات النفطية أو المعدنية وأخيراً الزم قانون تأسيس الهيأة ضمان المراقبة الإدارية على الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية[95].

لا نجانب الواقع أذا ثبتنا هنا أن ميلاد "الهيأة الصحراوية" كان الهدف منه هو تكبيل الجزائر ، ووضع العقبات أمام استخدام حقوق السيادة الوطنية على ثرواتها الوطنية .

هـ– "اتفاقيات إيڤيان" والصحراء :

بعد أن سالت دماء الوطنيين الجزائريين أنهاراً قرباناً للحرية والاستقلال، وبعد أن وقفت معظم شعوب العالم مؤيدة ومساندة للجزائريين في مقاومة الاستيطان وطمس الهوية الوطنية الدينية للجزائريين، تنقل قبل عام 1960 بمبدأ التفاوض من اجل إنهاء استعمارها للجزائر [96]، الذي يهمنا هنا ان فرنسا ومنذ تأكدها من الثروات الطبيعية الهائلة التي تحتويها باطن الصحراء الجزائرية لم تتوانى في بذل كل الجهود السياسية والعسكرية والدبلوماسية وحتى الدولية من أجل احتفاظها بالصحراء بشكل أو بآخر، فمنذ العام 1957 سعت جدياً لفصل الصحراء عن سائر التراب الجزائري إدارياً، فأصدرت قوانين حاولت منها الإسهام بان الصحراء هي جزء من فرنسا وأسست لها وزارة خاصة لإدارتها [97]، ولم تقف جهود فرنسا عند هذا الحد، وإنما راحت تحاول بث الخلافات والعداوات بين الجزائر وبين الدولة الأفريقية المجاورة لها، وبزعمها أن الصحراء حق مشترك لجميع البلدان المجاورة لها وعليه فانه من الأفضل إجراء استفتاء لتقرير مصيرها قبل الاستفتاء في الجزائر، غير ان تحرك الثوار الجزائريين السريع أحبط تلك المحاولة الفرنسية

الخبيثة [98]، مع ذلك ظلت فرنسا متمسكة بموقفها مما أدى إلى انقطاع المفاوضات طيلة أشهر النصف الثاني من العام 1961 غير ان موقف جبهة التحرير الوطني الجزائري الثابت والمتمسك بمقررات مؤتمر الصومام لم يترك مجالاً لأحد أن يفكر بالتراجع عن الحقيقة الجغرافية والتاريخية والطبيعية القائلة بأن الصحراء جزءاً أساسياً من التراب الوطني، أدى هذا الموقف والضربات العسكرية الكبيرة التي سددها الثوار الجزائريين لجيش الاحتلال الفرنسي على أكراه فرنسا بأن تعترف بوحدة الوطن الجزائري واستقلاله في نطاق التعاون حتى أمكن التوصل إلى " اتفاقيات ايڤيان" [99].

كما هو متوقع أفردت "اتفاقيات ايڤيان"، اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية اشتملت على عدة التزامات، منها تعهد الجزائر بضمان جميع الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وعليه فان جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام "قانون البترول الصحراوي" أياً كانت الطبيعة القانونية لتلك الامتيازات وأياً كانت عائدية الأموال بامتناعها عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضع عقبة أمام ممارسة تلك الحقوق المكتسبة أو يزيد من الأعباء المترتبة عليها، بالمقابل تعهدت فرنسا للجزائر وضمن إطار السيادة الجزائرية الكاملة على الصحراء بمواصلة الجهود معاً لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية" على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر، كما نصت الاتفاقية على أن مجلس إدارة الهيأة المذكورة يكون بالتساوي بين فرنسا والجزائر، كما أعطيت الهيئة المذكورة الحق بالمراقبة الإدارية على الشركات النفطية العاملة في الجزائر ، وأن يؤخذ رأيها بشأن كل القراءات الإستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجمل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء [100].

أعطت الاتفاقية موضوع البحث امتيازاً معيناً للشركات النفطية الفرنسية ، إذ أعطيت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات إبان الست سنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية إذ ما تساوى عروضها مع عروض الشركات الأخرى، فضلاً عن ذلك بينت "اتفاقية ايڤيان" الخاصة بنفط الصحراء الجزائرية الفرنسي أن دفع أثمان البترول المصدر لفرنسا أو لمنطقة الفرنك هو بالفرنك الفرنسي، على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العاملة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحكيم دولية [101].

الواضح جداً أن اتفاقيات ايڤيان التي اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري ألزمت الجزائر على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي الذي حد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط .

ويوضح الجدول رقم (5) تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية بين عامي 1957–1962 [102]:

السنة	المنطقة الوسطى والشمالية من الصحراء	الصحراء الشرقية	(ألف طن) المجموع
1957	5.7	2.3	8.0
1958	418.1	7.5	425.6
1959	1258.1	20.6	1278.7
1960	6699.6	1927.2	8626.8
1961	6699.8	66990.5	13690.3
1962	10109.3	10571.1	20680.4

الخاتمة

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 الذي استمر حتى عام 1962 عاملاً أساسياً في تغيير نمط الحياة الجزائرية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أضحت فيه الجزائر تابعة بصورة مباشرة للإدارة الفرنسية التي لم تتوان عن محاولة إضفاء الطابع الفرنسي عليها، ولعل من أهم الوسائل التي اتبعتها تلك الإدارة هي إيجاد موطأ قدم للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر مع تهيأة كل الظروف اللازمة لتغلغلهم في كل مفاصل الحياة الجزائرية لاسيما الاقتصادية منها، فنرى الصبغة الفرنسية واضحة في كل قطاعات الاقتصاد الجزائري الزراعية والتجارية والصناعية.

وفي خضم ذلك التغيير المفصلي في الاقتصاد الجزائري ظهرت الثروة النفطية الجزائرية وبكميات تجارية مهمة في النصف الأول من القرن العشرين وهو ما كانت فرنسا تفتقد وجوده في أرضها زادها تمسكاً بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في ثورة عارمة منذ عام 1954 مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف بـ" قانون البترول الصحراوي"عام 1958 الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر.

ولما كانت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت بها فصل الصحراء عن الجزائر نصيبها الفشل لتمسك قادة ثورة الجزائر بالصحراء كجزء مهم من التراب الوطني لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي ابتدأت عام 1961 ، فارتضت فرنسا بدلاً عن ذلك بتكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص " اتفاقيات ايفيان" عام 1962 التي منحت الاستقلال للجزائر وبدورها أجلت معركتها النفطية بعد تثبيت دائم الاستقلال.

الهوامش

(1) خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1978 ، ص12.

(2) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،ص23. ص23.

(3) الهكتار : وحدة المساحة في النظام المتري، تساوي 100 أريس أو 10.000م2 وما يعادل 2.471 فدان في النظام البريطاني، وهو مصطلح مشتق من اللاتينية يعني مئة. لمزيد من التفصيل ينظر : الموسوعة البريطانية http://www.britnnmica.com.

(4) عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق ، ص71 .

(5) مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص156–157 ؛ يونس درمونة، المغرب العربي في خطر، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ص21– ص23.

(6) فيليب رفله، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1956، ص93.

(7) عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق، ص69 ؛ مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص159.

(8)عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص69.

(9) وليس أدل على ذلك من أن الأكثرية الساحقة من المزارعين الجزائريين وحتى عام 1951 كانوا يستخدمون المحاريث الخشبية وقلة منهم تستخدم المحاريث الحديدية، بينما لا يستخدم المستوطنون إلا أحدث الآلات الزراعية وما يؤدي إليه من فوارق في نتائج الحاصلات الزراعية، كما أن القروض الزراعية كانت تمنح دون حساب للمستوطنين بينما تمنع عن الجزائريين عموماً، ففي خلال عشرة أعوام من عام 1939 وحتى عام 1949 بلغت القروض للمستوطنين 6.600 الف قرض بلغت في مجموعها حوالي 6.5 ملايين ونصف المليون فرنك، اما الجزائريين فقد بلغت القروض 12.700 ألف قرض ويبلغ مجموعها 1.30000 مليون وثلاثمائة ألف فرنك. لمزيد من التفاصيل . ينظر : آلان سافاري، المصدر السابق، ص14–15 ؛ إبراهيم كبة، أضواء على القضية الجزائرية، مطبعة الرابطة، بغداد ، 1956، ص55.

(10) فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص102–103.

(11) القنطار: وهو اسم لمعيار يوزن كالرطل والربع ومقدار القنطار عند الحنفية 149.76 كيلو غرام، ومقداره عند الجمهور 143.8 كيلو غرام.لمزيد من التفاصيل ينظر الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) : Ar:wikepedia.org/wiki/

(12) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق ، 1968، ص180-185.

(13) فيليب رفله، المصدر السابق، ص103.

(14) سمير أمين ، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة ، بيروت ، 1981 ، ص42.

(15) فيليب رفله، المصدر السابق، ص106 ؛ مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال ، ص164.

(16) مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص159.

(17) عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960 ، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة ، بيروت، 1983، ص156.

(18) إبراهيم كبة، المصدر السابق ، ص55–56.

(19) عدي الهواري، المصدر السابق، ص159.

(20) آلان سافاري، المصدر السابق، ص13.

(21) مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص169 ؛ حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية لطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت ، ص26.

(22) مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال ، ص166.

(23) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، كفاح شعب ومستقبل امة ، ص27.

(24) فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص121.

[25] منطقة الفرنك: تشمل فرنسا ما وراء البحار جزر المارنتيك ، جزر جوادلوب، جزر الاتحاد، كاليدونيا الجديدة، البولنرسي الفرنسي بطرس وميكلوف، جزر القمر، موناكو،و17 دولة افريقية تشمل الجزائر . المغرب، تونس، ساحل العاج، الداهومي، فولتا العليا، موريتانيا، النيجر، السنغال، الطوجو، مالي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، الغابون ، تشاد، الكاميرون، مدغشقر، ينظر : مها ناجي حسين ، المصدر السابق، ص112.

[26] عبد الحميد إبراهيمي ، المصدر السابق، ص70.

[27] فيليب رفله، المصدر السابق، ص121.

[28] فيليب رفله، المصدر السابق ، ص125.

[29] مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال، ص167.

[30] فيليب رفله، المصدر السابق، ص116.

[31] مسعود مجاهد ، انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر، ص67.

[32] عدي الهواري، المصدر السابق، ص161– 162.

[33] سمير أمين، المصدر السابق، ص50.

[34] عبد القادر حليمي، المصدر السابق، ص233.

[35] وهذه الشقيقات هي :

– شركة ستاندرد أويل نيوجرسي الامريكية "Standard oil New Jersey" أو أكسون "Exxson" أو أسو "Esso".

– شركة ستنادرد أويل كاليفورنيا"الأمريكية" "Standrad Oil of California" أو سوكال "Socal" .

– شركة تكساكو الأمريكية"Texaco" .

– شركة موبيل أويل الأمريكية "Mobil Oil" أو سوكوني "Socomy".

– شركة نفط الخليج"الأمريكية" "Gulf Oil".

– شركة برتش بتروليوم "البريطانية" "British Petrolum" أو "B.P".

– مجموعة رويال دتس شل "البريطانية– الهولندية" "Royal Datch and Shal" . ينظر : نواف نايف إسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص36. لمزيد من التفاصيل عن هذه الشركات ينظر: هارفي أوكونور ، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص11– 34؛ عزيز شهاب السعيدي، منظمة الأقطار المصدر للنفط ، "نفط العرب" مجلة ، بيروت العدد 4، السنة الخامسة، كانون الثاني 1970، ص15– 18.

[36] السوق الحرة: وهي السوق التي تشبه حديثاً البورصة المالية الحقيقية ، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعداً لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعداً لدفعه. لمزيد من التفاصيل ينظر:بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنه" ، الجزائر، 2008، ص9.

[37] المصدر نفسه، ص9.

[38] الريع "Rent": وهو دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفئية لهذا العامل، ويعرفه بعضهم بأنه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية ، فالريع مفهوم متعدد الجوانب متطور عبر الزمن ولكنه يبقى محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه الدخل غير الناتج عن العمل . لمزيد من التفاصيل ينظر:

الموسوعة العربية ، المجلد العاشر، العلوم القانونية والاقتصادية ، ص200؛ www. Arab.ency.com

(39) احمد المعتصم بالله، البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1961، ص98.

(40) نازلي معوض، المصدر السابق، ص39.

(41) منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، " البترول" ،السلسلة الاقتصادية 4،مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، 1972، ص115.

(42) Rabah Nahiout, lēpetrol Algerin, En. Ap, Alger, 1974, p. 10.

(43) بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 1995، ص27؛ جمال حمدان، بترول العرب، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة ، القاهرة، 1964، ص95.

(44) Rabah Nahiout, OP. Cit,P.107.

(45) IBID, P.106.

وينظر كذلك: راشد البراوي، حرب البترول في العالم،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص215– 216.

(46) عاطف سليمان ، معرفة البترول في الجزائر، ص13.

(47) راشد البراوي، حرب البترول في العالم ، ص217– 218؛

Hamid Mazri, Les Hydrocar bures Dans L'conomic Algerienne, S. N. D., Alger, 1975, P.45.

(48) أصدر قانون تأميم النفط الإيراني في أول أيار عام 1951 الذي جاء نتيجة مطالبة الحكومة الإيرانية لشركة الانجلو – إيرانية، بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح التي وقعت كاتفاقية بين المملكة السعودية وبين شركة آرامكو في 30 كانون الأول عام 1951 ومما يعني تبني مثل هذه القاعدة في إيران من حصولها على ضعف الدخل الذي تحصل عليه بموجب الاتفاقية الملحقة التي رفضها المجلس النيابي الإيراني في 11كانون الثاني عام 1951 التي تنص على زيادة العائدات النفطية من 4 شلنات إلى6 شلنات، فانبثق قرار التأميم في ظل تلك الظروف ، وكان وراء القرار محمد مصدق رئيس لجنة شؤون البترول في المجلس النيابي. لمزيد من التفاصيل ينظر: عاطف سليمان ، من أرشيف القضايا البترولية الكبرى " تأميم البترول الإيراني– لماذا فشل مصدق" ، "البترول والغاز العربي" مجلة ، بيروت، العدد 8، نيسان 1966، ص10– 15؛ المصدر نفسه، العدد 9 ، أيار 1966، ص17– ص27، ص33.

(49) راشد البراوي، المصدر السابق، ص218– ص219؛ جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص362؛

Charles De Gaulle, memoires Despoir: Tomet,I, Editeur plon , paris ,1974, PP.89- 93.

(50) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص13.

(51) راشد البراوي، المصدر السابق، ص229؛ طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص363؛ احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص98.

(52) جمال حمدان، المصدر السبق، ص96.

(53) ل.ف. فاسور، النفط في العالم ، ترجمة عدنان نجا، منشورات عويدات ، بيروت، 1961، ص161– ص171.

(54) Mauric Brogini. Lexploitation Des Hydrocarbures en Algerie, Nice, France, 1973, P.131.

(55) Treyer Claude , Sahara 1956- 1962, Les belles letters, Paris, 1966, P.39.

(56) محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، القاهرة، 1981، ص67.

(57)Treyer Claude, Op.Cit,P.39.

(58) طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (اوبك)، دار الرشيد للنشر، العراق، 1979، ص366.

(59) Rabah Nahiout , Op.Cit, P.106.

(60) F. n.A, document no, (111- Al3), OP, Cit.

(61) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص13.

(62) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسية والمجتمع العربي، مصدر البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، 1973، ص97.

(63) Treyer Claude, OP, Cit, PP. 39- 40.

(64) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي ،رقم الوثيقة "ج.ز – 1803/1"، خلفية تاريخية "تنقيب".

(65) الخام الخفيف: من المعروف أن الخام الجزائري المعروف بـ"صحارى بلند" من أهم سماته هو غناه بالمشتقات الخفيفة، كالسولار والميثين والايثين والبروبيين ، فضلاً عن انخفاض نسبة الكبريت إلى 0.14% . ينظر: احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص62.

(66) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص364.

(67) حمدي حافظ ومحمود الزقاوي، الجزائر مشكلة دولية، ص45.

(68) الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج.ز – 1803/1"، المصدر السابق،

(69) منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص126؛ عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص15.

(70) منشورات المحافظة السياسية ، المصدر السابق، ص126– 127.

(71) معد كيالي، بترول الصحراء الكبرى في المفاوضات بين فرنسا والجزائر ، "الرائد العربي" مجلة ، بيروت، العدد 7، ايار 1961، بلا ص.

(72) منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص126– 127.

(73) جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير"الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال"، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص121.

(74) عمار قردود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، 12يناير، 2012.

(75) معد كيالي، المصدر السابق، د. ص. لمزيد من التفاصيل عن نشاط وفد الحكومة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في عام 1958 ينظر: ج.د.ع، تقرير الأمين العام للجامعة العربية للدورة الثلاثين ، مطبعة الصباح ، القاهرة، ص47.

(76) جاء في ذلك القرار ضمن التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع السابع للجنة خبراء النفط العرب في مدينة جدة والذي عقد بين 26– 27 تشرين الأول عام 1959، لمزيد من التفاصيل . ينظر: توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية 1959– 1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1999، ص80 . وينظر كذلك: ممثلية حكومة الجمهورية الجزائرية في الجمهورية العراقية، المصدر السابق، ص37.

(77) عبد القادر معاشو، السياسية البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1981، ص344.

(78) الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج ز 1806/1"، "خطوط الأنابيب)".
(79) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص16.
(80) قانون التعدين الفرنسي: ثبت هذا القانون في النظام القضائي الفرنسي عبر التصويت عليه بتاريخ 26 أيار من عام 1955 لحفظ حقوق عمال المناجم ، وتم إجراء تعديل بسيط على هذا القانون بتاريخ 16 ايار عام 1956 ليتم اكتمال العمل بهذا القانون رسمياً، وقد حدد الجزء الثاني منه الأنظمة الخاصة بسير العمليات المنجمية خاصة في منطقة اللوار والالزاس حيث يهتم القانون بكافة عمليات التنقيب من الألف إلى الياء. وقد وضعت الصيغة النهائية لهذا القانون في 2 كانون الثاني عام 1970، لمزيد من التفاصيل :
Ency Clop Aedia Universalis cropus,Vol 1, Ēditear Āparis,1990,p.801.
(81) عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر، ص19.
(82) المصدر نفسه، ص19.
(83) عاطف سليمان ، قانون البترول الجزائري الجديد وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية ، "نفط العرب" مجلة ، العدد 5، السنة 7، شباط ،1970، ص8؛ نازلي معوض، المصدر السابق، ص41.
(84) F.N.A, document no (111- Al3), OP, Cit ;
عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص257–258؛ فرادي احمد، اقتصاديات سوق الغاز الجزائري "الواقع والافاق" ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983، ص 49.
(85) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص365.
(86) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص365.
(87) الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج ز 1803/1"، "الاحتياطي ، الحقول، الإنتاج".
(88) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص365.
(89) الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز 1803/1"، المصدر السابق.
(90) احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص99.
(91) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص366.
(92) احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص99.
(93) منشورات المحافظة، المصدر السابق، ص131.
(94) عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر، ص24.
(95) منشورات المحافظة ، المصدر السابق، ص132.
(96) جوان جليسبي، المصدر السابق، ص227؛ شار روبير اجبرون، المصدر السابق، ص178.
(97) صلاح العقاد ، المغرب العربي، ص464.
(98) منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص115؛ أحمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص99.
(99) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص466؛ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار القضايا ، بيروت، 1975، ص18.
(100) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص22– 23؛ نازلي معوض، المصدر السابق، ص155–157.
(101) المصدر نفسه.
(102) Mourice, Brogmi, op, cit, P.134.

المصادر والمراجع

1– إبراهيم كبة، أضواء على القضية الجزائرية، مطبعة الرابطة، بغداد ، 1956.

2- احمد المعتصم بالله، البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1961.
3- جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير"الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال"، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
4- جمال حمدان، بترول العرب، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة ، القاهرة، 1964.
5- جوان جليبسي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1959.
6- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
7- ـــ ، كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية لطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت .
8- خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1978 .
9- راشد البراوي، حرب البترول في العالم،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968.
10- سمير أمين ، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة ، بيروت ، 1981 .
11- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة يحيى عصفور، منشورات عويدات ، بيروت، 1982.
12- صلاح العقاد ، المغرب العربي.
13- ـــ ، البترول وأثره في السياسية والمجتمع العربي، مصدر البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، 1973.
14- طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (اوبك)، دار الرشيد للنشر، العراق، 1979.
15- عاطف سليمان ، قانون البترول الجزائري الجديد وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية ، "نفط العرب" مجلة ، العدد 5، السنة 7، شباط ،1970.
16- ـــ ، معرفة البترول في الجزائر.
17- ـــ ، من أرشيف القضايا البترولية الكبرى " تأميم البترول الإيراني– لماذا فشل مصدق" ، "البترول والغاز العربي" مجلة ، بيروت، العدد 8، نيسان 1966.
18- عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق ، 1968.
19- عبد القادر معاشو، السياسية البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1981.
20- عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة ، بيروت، 1983.
21- عمار قردود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، 12يناير، 2012.
22- فيليب رفله، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1956.
23- ل.ف. فاسور، النفط في العالم ، ترجمة عدنان نجا، منشورات عويدات ، بيروت، 1961.
24- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار القضايا ، بيروت، 1975.
25- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، القاهرة، 1981.
26- مسعود مجاهد ، انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر، ص67.
27- مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال .

28- ممثلية حكومة الجمهورية الجزائرية في الجمهورية العراقية ، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع ، وزارة الارشاد، 1960.
29- نازلي معوض ، العلاقات بين الجزائر وفرنسا "من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، 1978
30- هارفي أوكونور ، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.
31- يونس درمونة، المغرب العربي في خطر، دار الطباعة الحديثة، القاهرة.

الرسائل والأطاريح الجامعية

1. مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية– الفرنسية " دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية الاقتصادية 1954–1978 "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (للبنات) ، جامعة بغداد ، 2001.
2. توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية 1959– 1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد،1999.
3. بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 1995.
4. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنه" ، الجزائر، 2008.
5. فرادي احمد، اقتصاديات سوق الغاز الجزائري "الواقع والافاق" ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983.

الوثائق المنشورة

1. الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج ز 1803/1"، "الاحتياطي ، الحقول، الإنتاج".
2. الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج ز 1806/1"، "خطوط الأنابيب)".
3. الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي ،رقم الوثيقة "ج.ز – 1803/1"، خلفية تاريخية "تنقيب".

الصحف والمجلات

1. عزيز شهاب السعيدي، منظمة الأقطار المصدر للنفط ، "نفط العرب" مجلة ، بيروت العدد 4، السنة الخامسة، كانون الثاني 1970.
2. معد كيالي، بترول الصحراء الكبرى في المفاوضات بين فرنسا والجزائر ، "الرائد العربي" مجلة ، بيروت، العدد 7، ايار 1961.
3. منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، " البترول" ،السلسلة الاقتصادية 4، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، 1972.

المصادر الفرنسية

1- Rabah Nahiout, lēpetrol Algerin, En. Ap, Alger, 1974.

2-Hamid Mazri, Les Hydrocar bures Dans L'conomic Algerienne, S. N. D., Alger, 1975.

3-Charles De Gaulle, memoires Despoir: Tomet,I, Editeur plon , paris ,1974.

4- Mauric Brogini. Lexploitation Des Hydrocarbures en Algerie, Nice, France, 1973.

5- Treyer Claude , Sahara 1956- 1962, Les belles letters, Paris, 1966.

6-Ency Clop Aedia Universalis cropus,Vol 1, Ēditear Āparis,1990.

الموقع الإلكتروني

1-http://www.britnnmica.com
2-www. Arab.ency.com.
3-Ar:wikepedia.org/wiki/